كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، في افتتاح مؤتمر كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة حول استعادة المكاسب غير المشروعة والحفاظ على حقوق الدولة، في مدرّج غولبنكيان، في 21 حزيران (يونيو) 2023 في جامعة القدّيس يوسف.

أودّ أن أهنّئ كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة وعميدتها على تجرّؤهما التطرّق إلى هذا الموضوع حول المكاسب غير المشروعة، وهو مصطلح تقنّي إضافيّ، والحفاظ على حقوق الدولة كموضوع للتفكير القانونيّ والأخلاقيّ في هذا الوقت من تاريخ بلادنا حيث تُقال أمور كثيرة لا أساس علميّ لها ولا تقوم على واقع موضوعيّ.

حان الوقت للحديث عن هذه المسائل بشكل علنيّ، وبيان كيفيّة الشروع، من جهة، في منع سلب الممتلكات العامّة الخاصّة بالدولة اللبنانيّة والحفاظ على حقوقها، ومن جهة أخرى، استعادة ما يمكن استعادته بما أنّ دولًا أوروبيّة عدّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة قامت إمّا بفرض عقوبات على من يسمّون بالفاسدين أو ذهبت إلى حدّ رفع دعاوى قضائيّة ضدّ شخصيّات لبنانيّة مُشتبَه بها، ولكن غير محكوم عليها، بتهمة غسيل الأموال العامّة واختلاسها من أجل تحقيق ثروات خاصّة.

لن أدخل في مناقشة الاعتبارات القانونيّة التي سيعرضها المختصّون. ما أتمنّاه هو تعزيز الترسانة القانونيّة التي تحمي ملكيّة الدولة العامّة، بطريقة مُبطلة، تلك الملكيّة التي لا يعتبرها الناس في عالم السياسة والأعمال وحتّى المواطنون العاديّون، على أنّها خير يستفيد منه المجتمع الوطنيّ، ولكن كغنيمة أو سلعة يمكن حيازتها أو نزع ملكيّتها من الدولة لمصلحة أفراد المجتمع الوطنيّ. في الذهنيّة اللبنانيّة، كلّ ما يخصّ الدولة من الصواب أخذه، لأنّ الدولة بالفعل لا تقدم دليلًا كافيًا على أنها موجودة وواقفة، عادلة وقادرة على المعاقبة. في أيّامنا هذه، يمكن أن تكون المكاسب غير المشروعة هي تلك الممتلكات الخاصّة المصادَرة بطريقة غير عادلة، وهناك مثل هذه الأمور كلّ يوم عندما تكون الدولة غائبة، وخاصّة من خلال القضاء. إنّ أموال المودعين التي اختفت في البنوك، ليست فقط بالعملة الأجنبيّة، ولكن حتّى بالليرة اللبنانيّة، هي مثال جيّد على هذه السرقات.

مئات الملايين من اليورو أو الدولار، لا بل المليارات، هي في أيدي الأشخاص الذين نسوا دروسهم في الأخلاق والتربية المدنيّة للانغماس في مواقف وضع اليد المشبوهة وغير الأخلاقيّة. إنّ إبقاء هذا الوضع

في حالة دائمة من التيقّظ هو، أكثر من أي وقت مضى، واجب يقع على عاتق القوى الحيّة والأخلاقيّة التي يتمتّع بها المجتمع المدنيّ، مثل جامعة القدّيس يوسف في بيروت، من أجل المضيّ قُدُمًا في الدفاع عن هذه القضيّة، لأنّها بالفعل قضيّة سيتوجّب دائمًا الدفاع عنها حتّى تكون حقوق المواطنين هي الفائزة بدلاً من الانغماس أكثر فأكثر في شريعة الغاب.

فلنواصل دعم القضايا الجيّدة ولنتحرّر دائمًا لنخوض دومًا المعارك الجيّدة.